الجمهوريـــة الجزائرية الديمقراطية الشعبيـــة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــي
جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس
كلية الحقوق والعلوم السياسية
19 مارس 1962

شهادة مشاركة

يشهد السيد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس

بأن الدكتور: عبد الغني حجاب - جامعة المسيلة -

قد شارك في الملتقى الوطني حول " السياسة الإقتصادية والأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: بين تحديات المعطى الواقعي وإستراتيجيات الفعل السياسي " المنعقد يوم 24 أفريل 2025 بمداخلة عنوانها « تحدي الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحليل القيود والتبعيات العالمية ».

عميد الكلية

عميد الكلية
أ.د طيب بن راقيم وس

الرئيس الشرفي للملتقى الوطني: أ. د **بوزياني مراحي**، مدير جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس.

الرئيس العلمي للملتقى: أ.د **طيب إبراهيم ويس**، أستاذ، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية 19 مارس 1962، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس.

رئيس الملتقى: د. **إدريس علي**، أستاذ محاضر ب، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس.

المنسق العام للملتقى: د. **رحالي محمد**، جامعة سيدي بلعباس.

رئيس اللجنة العلمية: د.**غريب نوح**، جامعة سيدي بلعباس.

أعضاء اللجنة العلمية:

- أ.د **شايب صورية**، مديرة مخبر "المرافق العمومية والتنمية".
- أ.د **بردان رشيد** ، مدير مخبر"النشاط العقاري".
- أ.د **صابونجي نادية**، مديرة مخبر "قانون المؤسسة".
- أ.د **إدريس خوجة نضيرة**، رئيسة المجلس العلمي.
- د.**طلحة نورة**، نائب العميد المكلفة بمابعد التدرج والبحث العلمي.
- أ.د **فرعون محمد**، نائب العميد المكلف بالبـــيداغوجيا.
- أ.د **برقوق يوسف**، رئيس قسم الحقوق.
- د. **غريب نوح**، رئيس قسم العلوم السياسية.
- د. **زوقار عبد القادر**، نائب رئيس القسم مكلف بالتدريس والتعليم .
- د. **لبوخ محمد**، نائب رئيس القسم مكلف بالتدريس والتعليم.
- أ.د **محي الدين عبد المجيد**، أستاذ التعليم العالي، جامعة سيدي بلعباس.
- أ.د **بوكعبان العربي**، أستاذ التعليم العالي، جامعة سيدي بلعباس.
- أ.د **صمود سيد أحمد**، أستاذ التعليم العالي، جامعة سيدي بلعباس .
- أ.د **يوبي عبد القادر**، أستاذ التعليم العالي، جامعة سيدي بلعباس.
- أ.د **عبد العالي عبد القادر**، أستاذ التعليم العالي، جامعة سعيدة.
- أ.د **شاربي محمد**، أستاذ التعليم العالي، جامعة سعيدة.
- أ.د **سمير عياد**، أستاذ التعليم العالي، جامعة تلمسان.
- أ.د **بلغيث عبد الله**، أستاذ التعليم العالي، جامعة مستغانم.
- أ.د **لقرع بن علي**، أستاذ التعليم العالي، جامعة مستغانم.

الإشكاليـــــــــة

خلافا للعقود السابقة؛ أضحت التهديدات الجديدة للجماعات الكلية أكثر تعقيدا وتشابكا، وهو ما انعكس على طبيعة المشكلات الواقعية ونطاق الإشكاليات العلمية؛ ذات الصلة بتطور حقل السياسة العامة من حيث بؤرة التركيز ومن حيث المنهج المعتمد، وأصبحت مقارنة السلوك والأداء الحكومي في التعاطي مع مشكلات متماثلة، مدخلا نظريا - من خلال الانتقال عبر المستويات الأربعة للبحث العلمي- وسبيلا عمليا للوصول إلى مفاهيم الجودة والعقلانية والفعالية السياسية.

من هذا المنطلق وتأسيسا على ما سبق؛ يهدف هذا الملتقى إلى بحث العلاقة الارتباطية، بين **مسالك الفعل** الصادرة عن **حكومات مختلفة** لمجابهة **قضية محددة وهي الأمن الغذائي**، بالتركيز على **متغير مكاني** (منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) وهي أشد اتساعا من حيث النطاق الجغرافي وأكثر تنوعا من حيث الخصائص الثقافية والسياسية والاقتصادية، وذلك للوصول إلى غاية التحليل المنظم للتشابهات والاختلافات، والمرور عبر مستويات المقارنة (الخيار الحكومي- الأهداف - الوسائل) ؛ والتي من شأنها تقديم إجابات مقنعة عن أثر الخيارات السياسية والاقتصادية - الخاصة بكل أمة - على معضلة نجدها من الأولويات المطروحة ضمن الأجندات السياسية للجميع.

المحور الأول: إضاءات نظرية عامة حول العلاقة الارتباطية بين السياسة الاقتصادية والأمن الغذائي.

المحور الثاني: تشخيص وتفسير مشكلة الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المحور الثالث: تقييم السياسات العامة الاقتصادية لدول المنطقة بخصوص معضلة الأمن الغذائي.

المحور الرابع: متطلبات تعزيز الفعل الحكومي وتحقيق الرفاه الاجتماعي وفق أدبيات السياسة العامة المقارنة.

جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

(19 مارس 1962)

سيدي بلعباس

تنظـم في إطـار مشروع

بحث التكوين الجامعي

"الطاقة، التنمية المحلية والسياسة الخارجية الجزائرية"

ملتقـى وطني حول:

"السياسة الاقتصادية والأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: بين تحديات المعطى الواقعي واستراتيجيات الفعل السياسي"

يوم الخميس24 أفريـل 2025

قاعـة المحاضرات (الجناح البيداغوجي)

- أ.د رابح لعروسي، أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر.
- د. ضبع عامر، أستاذ محاضر أ، جامعة سيدي بلعباس.
- د. رحالي محمد، أستاذ محاضر أ، جامعة سيدي بلعباس.
- د. بوسعادة خيرة، أستاذة محاضرة أ، جامعة وهران 2.
- د. محوز عمر، أستاذ محاضر أ، جامعة وهران 2.
- د. بكار فتحي، أستاذ محاضر أ، جامعة غليزان.
- د. لعراجي عبد الكريم، أستاذ محاضر أ، جامعة سيدي بلعباس.
- د.عربي بومدين، أستاذ محاضر أ، جامعة شلف.
- د.بوسكران فاطمة الزهراء، أستاذة محاضرة أ، جامعة غليزان.
- د. داسي سفيان، أستاذ محاضر أ، جامعة تيارت.
- د. لونيس فارس، أستاذ محاضر أ، جامعة الجزائر.
- د. بلعربي علي، أستاذ محاضر أ، جامعة مستغانم.
- د. بن أحمد نادية، أستاذة محاضرة أ، جامعة سيدي بلعباس.
- د. سالمي عائشة، أستاذة محاضرة أ، جامعة سيدي بلعباس.
- د. بومليك نوال، أستاذة محاضرة أ، جامعة سيدي بلعباس.
- د.عاصي عبد القادر، أستاذ محاضر أ، جامعة سيدي بلعباس
- د. ادريس علي، أستاذ محاضر ب، جامعة سيدي بلعباس.
- د. بوجلال عمر، أستاذ محاضر ب، جامعة سيدي بلعباس.
- د. درويش عبد المجيد، أستاذ محاضر ب، جامعة سيدي بلعباس.
- د. بلحميتي امال، أستاذ باحث أ، المعهد الوطني للبحث في التربية.
- عمارة العربي، Crasc، وهران.

رئيس اللجنة التنظيمية: د. بوجلال عمر، جامعة سيدي بلعباس.

أعضاء اللجنة التنظيمية:

- د. باي عمر راضية، نائب رئيس قسم الحقوق المكلفة بما بعد التدرج والبحث العلمي.
- أ.د عبار عمر، نائب رئيس قسم العلوم السياسية المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي.
- أ.د برقوق يوسف، أستاذ محاضر أ، جامعة سيدي بلعباس.
- د.بن أحمد نادية، أستاذة محاضرة أ، جامعة سيدي بلعباس.
- د.عاصي عبد القادر، أستاذ محاضر أ، جامعة سيدي بلعباس.

- د.بومليك نوال، أستاذة محاضرة أ، جامعة سيدي بلعباس.
- د.ادريس علي، أستاذ محاضر ب، جامعة سيدي بلعباس.
- د.درويش عبد المجيد، أستاذ محاضر ب، سيدي بلعباس.
- د.يوسفي فاطمة الزهراء، دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3.
- السيد كتاف عبد القادر، طالب دكتوراه، جامعة مستغانم.
- السيدة باشا خيرة، طالبة دكتوراه، جامعة تلمسان.
- السيد عمارة خالد، طالب دكتوراه، جامعة الجزائر3.

افتتاح الملتقى حول: "السياسة الإقتصادية والأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: بين تحديات المعطى الواقعي واستراتيجيات الفعل السياسي"

- تلاوة آيات من الذكر الحكيم.
- النشيد الوطني.
- كلمة السيد بوزياني مراحي، مدير جامعة جيلالي ليابس.
- كلمة السيد طيب إبراهيم ويس، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- محاضرة افتتاحية للدكتور ادريس علي حول موضوع الملتقى تحت عنوان: "السياسة الإقتصادية والأمن الغذائي: إضاءات نظرية لمشكلات واقعية".

الجلسة الأولى: برئاسة د. لبوخ محمد

09:30 – 09:40 د.لبوخ محمد، "مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر: دراسة في التحديات والأفاق"، جامعة سيدي بلعباس.

09:40 – 09:50 أ.د موكيل عبد السلام، "المنظور الإسلامي للأمن الغذائي ودوره في تنمية واستقرار المجتمعات رؤية اقتصادية"، جامعة سعيدة.

09:50– 10:00 أ.د بوسعادة خيرة، "استراتيجية الجيل الأخضر: نحو سيادة غذائية مستدامة"، جامعة وهران 2.

الجلسة الثانية: برئاسة د.غريب نوح

10:00– 10:10 أ.د طالب دليلة، "الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا: تشخيص الواقع وتفسير التحديات في ظل الأزمات المعاصرة"، جامعة تلمسان.

10:10– 10:20 ط.د باشا خيرة، "هندسة النسيج المجتمعي في الفضاء المغاربي مسارات خلاقة نحو استدامة الرفاه الاجتماعي"، جامعة تلمسان.

10:20– 10:30 د. يعقوبي خالد، "مسببات انعدام الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا"، المركز الجامعي تندوف.

10:30– 10:40 د.عبد الغني حجاب، " تحدي الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تحليل القيود والتبعيات العالمية"، جامعة المسيلة.

10:40– 11:00 مناقشة واستراحة

الجلسة الثالثة: برئاسة أ.د برقوق يوسف

11:00- 11:10 د.عربي بومدين، "الأمن الغذائي والسياسة الاقتصادية في الجزائر على ضوء مؤشرات الأمن الغذائي العالمي"، جامعة شلف.

11:10- 11:20 ط.د بن سعدة محمد، " دور السيادة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الشرق الأوسط وشمال افريقيا بين الفاعلية والمحدودية"، جامعة الجزائر 03.

11:20- 11:30 د.رحالي محمد، "مسألة الأمن الغذائي في الجزائر معادلة تنويع المصادر وصعوبات تقلبات الأسعار العالمية"، جامعة سيدي بلعباس.

الجلسة الرابعة: برئاسة د. إدريس علي

11:30- 11:40 د.غريب نوح، "ضبط مؤشر أسعار المستهلك كآلية لتثمين السياسات الاقتصادية في الجزائر"، جامعة سيدي بلعباس.

11:40- 11:50 أ.د ساحلي نور الدين / ط.د سحنون محند، "الاقتصاد الوطني والبحث في تجسيد الأمن الغذائي من خلال تنشيط القطاع الزراعي التدابير والإنجازات الأخير"، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

11:50- 12:00 د.عاصي عبد القادر، "انعكاسات تهديدات الأمن الغذائي والمائي على الأمن الوطني في الجزائر"، جامعة سيدي بلعباس.

12:00- 12:30 مناقشة

إختتام الملتقى الوطني وتقديم التوصيات.

تحدي الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

تحليل القيود المحلية والتبعيات العالمية

MENA's Food Security Challenge:
Analyzing Local Constraints and Global Dependencies

د. عبد الغني حجاب جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)
abdelghani.hadjab@univ-msila.dz
ط. وسام جلود. جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)
djeloud.wissam@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أزمة الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) من خلال تشخيص الأسباب الهيكلية وتقييم الحلول الممكنة. تعتمد المنهجية على دمج التحليل الكمي لمؤشرات الإنتاج والاستهلاك الزراعي مع التقييم النوعي للسياسات الإقليمية. تكشف النتائج عن هشاشة هيكلية ناتجة عن ثلاث تحديات رئيسية: (1) شح الموارد المائية وتقلص الأراضي الصالحة للزراعة، (2) الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية (بنسبة 50–90% في معظم الدول)، (3) محدودية فعالية السياسات الزراعية الحالية. تقدم الدراسة نموذجا تحليليا يركز على دور الزراعة التكيفية والتعاون الإقليمي في تعزيز المرونة الغذائية، مع استخلاص توصيات سياساتية لتحقيق أنظمة غذائية مستدامة.

الكلمات المفتاحية :الأمن الغذائي. منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الاستدامة الزراعية. ندرة المياه. التكيف مع التغير المناخي.

Abstract:

This study examines the critical issue of food security in the Middle East and North Africa (MENA) region, analyzing its structural causes and potential solutions. The research employs a mixed-methods approach, combining quantitative analysis of agricultural production and consumption data with qualitative assessment of regional policies. Findings reveal a persistent vulnerability stemming from water scarcity, climate change impacts, and heavy reliance on food imports (50-90% dependency in most countries). The study identifies three key challenges: (1) shrinking arable land and groundwater depletion, (2) geopolitical disruptions to supply chains, and (3) inadequate policy responses. Through comparative case studies, it demonstrates how climate-adaptive agriculture and regional cooperation could enhance resilience. The paper concludes with policy recommendations for sustainable food systems, emphasizing technological innovation, water conservation, and strategic grain reserves. This work contributes to ongoing debates about food sovereignty in resource-scarce regions facing demographic pressures.

Keywords: Food security .MENA region .Agricultural sustainability .Water scarcity . Climate change adaptation

مقدمة:

تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) مفارقة صارخة فيما يتعلق بالأمن الغذائي. فعلى الرغم من تفاوت مستويات الثروة الوطنية بين دول المنطقة، إلا أنها تعاني بشكل جماعي من تحديات جسيمة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام لسكانها. تصنف المنطقة باستمرار على أنها الأكثر ندرة في المياه على مستوى العالم، والأكثر اعتمادا على واردات الغذاء لتلبية احتياجاتها الأساسية. ويكشف هذا الاعتماد المفرط على المصادر الخارجية عن هشاشة كامنة، حيث تشير البيانات إلى ارتفاع معدلات نقص التغذية في المنطقة مقارنة بحجم سكانها الإجمالي، مما يؤثر على ملايين الأفراد.

إن فهم ديناميكيات هذا التفاعل المعقد ليس مجرد مسألة أكاديمية، بل هو ضرورة حتمية لصياغة سياسات فعالة قادرة على تعزيز قدرة المنطقة على الصمود وضمان استقرارها الاجتماعي والاقتصادي. يكتسب هذا الفهم أهمية خاصة في ظل الأزمات العالمية المتلاحقة، مثل جائحة كوفيد-19 والنزاع الروسي-الأوكراني، التي كشفت بوضوح مدى انكشاف المنطقة على الاضطرابات الخارجية. يهدف هذا المقال إلى تحليل تحديات الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال دراسة القيود المحلية والتبعيات العالمية، مع التركيز على تفاعلهما وتأثيرهما المركب. سيتم الاعتماد في هذا التحليل على الأدبيات الأكاديمية الحديثة، مع الأخذ في الاعتبار التعريفات والمفاهيم الأساسية ذات الصلة. يشمل النطاق الجغرافي للمقال دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع الاستعانة بتعريف البنك الدولي كإطار مرجعي شائع يضم 20 دولة وإقليما. ويركز التحليل بشكل أساسي على الأدبيات المنشورة خلال العقد الأخير لضمان حداثة البيانات والرؤى.

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تشخيص الواقع الحالي للأمن الغذائي في منطقةMENA
2. تحليل الجذور الهيكلية لأزمة الغذاء الإقليمية
3. تقييم السياسات الحالية واقتراح بدائل استراتيجية

أهمية الموضوع: تكتسب الدراسة أهميتها من:

- الحساسية الاستراتيجية لملف الغذاء في المنطقة
- تداعيات الأزمات الغذائية على الاستقرار الاجتماعي والسياسي
- ندرة الدراسات الشاملة التي تربط بين العوامل البيئية والاقتصادية والسياسية

الإشكالية:

في ظلّ التحديات المتعددة التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(MENA) ، مثل ندرة الموارد المائية، التغيرات المناخية، النمو السكاني المتسارع، والاضطرابات الجيوسياسية، يبرز **تحقيق الأمن الغذائي** كأحد أهم القضايا الاستراتيجية التي تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. **فكيف**

تؤثر القيود المحلية (كندرة المياه، ضعف الإنتاجية الزراعية، وسياسات الدعم غير الفعالة) والتبعيات العالمية (كالتقلبات في الأسواق الدولية، وسلاسل الإمداد، والأزمات الاقتصادية) على قدرة دول المنطقة على تحقيق الأمن الغذائي؟

التساؤلات البحثية:

1. ما العوامل الهيكلية المسببة لأزمة الأمن الغذائي في المنطقة؟
2. كيف تؤثر المتغيرات الجيوسياسية على استقرار الإمدادات الغذائية؟
3. ما مدى فعالية السياسات الزراعية والغذائية الحالية؟
4. ما البدائل الاستراتيجية لتعزيز الأمن الغذائي الإقليمي؟

الفرضيات:

1. **الفرضية المركزية:** تعاني المنطقة من أزمة هيكلية في الأمن الغذائي ناتجة عن اختلال التوازن بين الموارد والإنتاج والاستهلاك.
2. **الفرضيات المساعدة:** – يساهم الاعتماد على الواردات في زيادة التأثر بالصدمات الخارجية

– تفاقم التغير المناخي من حدة الأزمة الغذائية

– يمكن للتعاون الإقليمي أن يخفف من حدة المشكلة

منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على:

1. المنهج التحليلي: لدراسة المؤشرات الكمية للإنتاج والاستهلاك
2. المنهج المقارن: بين تجارب الدول في مواجهة الأزمة
3. منهج دراسة الحالة: لتحليل سياسات مختارة
4. المنهج الوصفي: لتشخيص التحديات والفرص

هيكل الدراسة:

مقدمة

1. الإطار المفاهيمي: الأمن الغذائي وأبعاده في سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
2. الضغوط الداخلية: القيود المحلية على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
3. القوى الخارجية: التبعيات العالمية التي تشكل الأمن الغذائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
4. الرابطة الحرجة: التفاعل بين القيود المحلية والتبعيات العالمية
5. الإبحار عبر التحديات: الاستراتيجيات والتدخلات السياسية من الأدبيات الأكاديمية

خاتمة

1. الإطار المفاهيمي: الأمن الغذائي وأبعاده في سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يعد تحديد المفاهيم الأساسية نقطة انطلاق ضرورية لأي تحليل معمق لتحديات الأمن الغذائي. يعتمد هذا المقال على التعريف الأكثر قبولا وشيوعا للأمن الغذائي، والذي تم تبنيه في مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996، وينص على أن "الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع جميع الناس، في جميع الأوقات، بإمكانية الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم من أجل حياة نشطة وصحية". هذا التعريف الشامل يؤكد على الطبيعة متعددة الأبعاد للأمن الغذائي، والتي تتجاوز مجرد وفرة الغذاء لتشمل جوانب الوصول والاستخدام والاستقرار.

لتحليل هذه الأبعاد المتعددة بشكل منهجي، يتم الاستناد إلى الإطار التحليلي المكون من ركائز أساسية للأمن الغذائي، وهي[1]:

أ. **التوافر (Availability):** يشير هذا البعد إلى وجود كميات كافية من الغذاء بجودة مناسبة، سواء من خلال الإنتاج المحلي أو الواردات (بما في ذلك المساعدات الغذائية) ومستويات المخزون. في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يعتمد توافر الغذاء بشكل كبير على الواردات، خاصة بالنسبة للحبوب الأساسية مثل القمح، نظرا لمحدودية القدرات الإنتاجية المحلية.

ب. **إمكانية الحصول (Access):** يتعلق هذا البعد بقدرة الأفراد والأسر على الحصول على الموارد الكافية (المادية والاقتصادية) للحصول على الأغذية المناسبة لنظام غذائي مغذ. يتأثر الوصول بعوامل مثل مستويات الدخل، والفقر، وأسعار الغذاء، وعمل الأسواق، والبنية التحتية، والسياسات الاجتماعية. في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يمثل ضعف القدرة الاقتصادية تحديا كبيرا للوصول إلى الغذاء، حتى في ظل توافره المادي، كما أن النزاعات والتهميش تزيد من صعوبة وصول فئات معينة إلى الغذاء.

ت. **الاستخدام (Utilization):** يركز هذا البعد على كيفية استفادة الجسم من العناصر الغذائية الموجودة في الطعام. ويعتمد ذلك على جودة وتنوع النظام الغذائي، وسلامة الغذاء، والممارسات الصحية في إعداد الطعام وتوزيعه داخل الأسرة، بالإضافة إلى توفر المياه النظيفة والصرف الصحي والرعاية الصحية. تواجه المنطقة تحديات في هذا الجانب، تتجلى في ارتفاع معدلات فقر الدم، خاصة بين النساء، وانتشار السمنة، مما يعرف بـ "العبء المزدوج لسوء التغذية"، والذي يشير إلى ضعف جودة النظم الغذائية وعدم كفاية الاستفادة من المغذيات.

ث. **الاستقرار (Stability):** يشير هذا البعد إلى ضرورة استمرارية الأبعاد الثلاثة الأخرى (التوافر، الوصول، الاستخدام) على مر الزمن. يجب ألا يتعرض السكان أو الأسر أو الأفراد لخطر فقدان الحصول على الغذاء نتيجة للصدمات المفاجئة (مثل الأزمات الاقتصادية أو المناخية أو النزاعات

[1]Matthew J. Mariola (2008) The Local Industrial Complex? Questioning the Link between Local Foods and Energy Use, Agriculture and Human Values 25(2):193-196. DOI:10.1007/s10460-008-9115-3

أو ارتفاع الأسعار) أو الأحداث الدورية (مثل انعدام الأمن الغذائي الموسمي). يعتبر الاستقرار تحديا كبيرا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسبب التقلبات السياسية والاقتصادية المتكررة، والنزاعات، والتعرض للصدمات المناخية، والاعتماد الكبير على الأسواق العالمية المتقلبة.

من المهم التأكيد على أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليست كتلة متجانسة. وكما أشير سابقا، لا يوجد تعريف عالمي واحد للمنطقة، ولكن لأغراض هذا التحليل، يتم تبني تعريف البنك الدولي الذي يشمل مجموعة واسعة من البلدان تتميز بتنوع اقتصادي وديموغرافي وسياسي هائل، تمتد من المغرب العربي إلى الخليج. هذا التنوع ينعكس بشكل مباشر على أوضاع الأمن الغذائي داخل المنطقة. فبينما تتمتع دول الخليج الغنية بالقدرة المالية على تأمين واردات الغذاء بكميات كبيرة، مما يضمن نسبيا ركيزتي "التوافر" و"الوصول" (وإن كان مع تحديات في المساواة في الوصول)، فإنها تواجه تحديات في "الاستخدام" (مثل انتشار الأمراض المرتبطة بالنظام الغذائي) وتبقى عرضة لعدم "الاستقرار" بسبب الاعتماد شبه الكلي على الواردات. في المقابل، تعاني البلدان المتأثرة بالنزاعات من انهيار شبه كامل في جميع ركائز الأمن الغذائي الأربعة. أما الدول الأخرى متوسطة الدخل أو ذات الموارد المحدودة، فتواجه ضغوطا مستمرة عبر جميع الأبعاد، حيث تتفاعل القيود المحلية مع التبعيات العالمية بشكل حاد. إن تطبيق إطار الركائز الأربع يكشف بوضوح أن تحديات الأمن الغذائي في المنطقة متعددة الأوجه وتختلف في طبيعتها وحدتها بشكل كبير بين الدول وداخلها، مما يستدعي تحليلا دقيقا يأخذ في الاعتبار هذه الفروقات الجوهرية ويتجنب التعميمات المفرطة[2].

2. الضغوط الداخلية: القيود المحلية على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تتأثر حالة الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل كبير بمجموعة من القيود الداخلية أو المحلية المتجذرة التي تحد من قدرة دول المنطقة على إنتاج الغذاء وتوفيره بشكل مستدام ومنصف لسكانها. تتفاعل هذه القيود مع بعضها البعض، مما يزيد من تعقيد التحدي.

أ. ندرة المياه الحادة:

تعد ندرة المياه القيد الأكثر إلحاحا في المنطقة. تصنف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستمرار على أنها المنطقة الأكثر جفافا وشحا في المياه على مستوى العالم، حيث يتجاوز معدل سحب المياه نسبة الموارد المتاحة في العديد من البلدان. يذهب الجزء الأكبر من هذه المياه، غالبا ما يزيد عن

[2]Mwehe Mathenge, Jacqueline E W Broerse, Ben Sonneveld (2022) Mapping the spatial dimension of food insecurity using GIS-based indicators: A case of Western Kenya, Food Security 15(41):18. DOI:10.1007/s12571-022-01308-6

80%، إلى قطاع الزراعة، وهو ما يضع ضغطا هائلا على الموارد المائية الشحيحة أصلا. وتتفاقم المشكلة مع استمرار انخفاض مستويات المياه الجوفية ومعدلات الاستخراج غير المستدامة في العديد من الأحواض المائية. يترتب على ندرة المياه هذه قيود مباشرة وشديدة على إمكانات التوسع في الإنتاج الزراعي المحلي، مما يحد من قدرة المنطقة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

ب. تدهور الأراضي ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة:

بالإضافة إلى شح المياه، تواجه المنطقة قيودا تتعلق بالأرض. فمساحة الأراضي الصالحة للزراعة محدودة بطبيعتها في معظم دول المنطقة. وتتعرض هذه الأراضي المحدودة لضغوط متزايدة بسبب التدهور الناتج عن التصحر، والتملح، وتعرية التربة. غالبا ما تتفاقم هذه المشكلات بسبب الممارسات الزراعية غير المستدامة، مثل الرعي الجائر أو أساليب الري غير الملائمة، والتي بدورها قد تكون مدفوعة بندرة المياه أو السياسات الزراعية قصيرة النظر. يؤدي تدهور الأراضي إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية وتقليل القدرة على إنتاج الغذاء محليا، مما يزيد الاعتماد على الواردات.

ج. النزاعات وعدم الاستقرار والحوكمة:

للنزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي آثار مدمرة ومباشرة على جميع أبعاد الأمن الغذائي في العديد من دول المنطقة (مثل سوريا، اليمن، ليبيا، العراق وغيرها). تؤدي النزاعات إلى تدمير البنية التحتية الزراعية وشبكات الري والطرق، وتشريد الملايين من السكان من أراضيهم ومصادر رزقهم، وتعطيل الأسواق وسلاسل الإمداد، وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية. وحتى في غياب النزاع المفتوح، فإن عدم الاستقرار السياسي المستمر يقوض التخطيط طويل الأجل، ويضعف الاستثمار في القطاع الزراعي والبنية التحتية، ويعرقل تنفيذ السياسات الفعالة لإدارة الموارد وتحسين الأمن الغذائي. كما أن ضعف الحوكمة والفساد يمكن أن يؤدي إلى سوء إدارة الموارد، وعدم كفاءة برامج الدعم، وتفاقم عدم المساواة في الوصول إلى الغذاء[3].

د. النمو السكاني والتوسع الحضري:

تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معدلات نمو سكاني مرتفعة نسبيا، مما يزيد من الطلب الإجمالي على الغذاء والمياه والموارد الأخرى. ويترافق هذا النمو السكاني مع موجات سريعة من التوسع الحضري. يؤدي التحضر إلى تغييرات في أنماط الاستهلاك الغذائي، غالبا باتجاه الأطعمة المصنعة والمستوردة، ويزيد الضغط على سلاسل الإمداد الغذائي لتلبية احتياجات المدن الكبيرة. كما يمكن أن يؤدي الزحف العمراني غير المنظم إلى فقدان الأراضي الزراعية الخصبة في المناطق المحيطة بالمدن، مما يقلل من القدرة الإنتاجية المحلية.

[3]Richard Fischer, Melvin Lippe, Priscilla Dolom, Felix Kanungwe Kalaba, Fabian Tamayo, Bolier Torres (2023) Effectiveness of policy instrument mixes for forest conservation in the tropics – Stakeholder perceptions from Ecuador, the Philippines and Zambia, Land Use Policy 127(140):106546. DOI:10.1016/j.landusepol.2023.106546

هـ. العوامل الاجتماعية والاقتصادية:

يلعب الفقر وعدم المساواة دورا حاسما في تحديد حالة الأمن الغذائي، خاصة فيما يتعلق بركيزة "الوصول". تحد مستويات الدخل المنخفضة من القدرة الشرائية للأسر الفقيرة، مما يجعل الغذاء غير متاح اقتصاديا حتى لو كان متوفرا في الأسواق. وتتأثر فئات معينة بشكل خاص بانعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك النساء والأطفال والسكان الريفيون واللاجئون والنازحون داخليا، الذين غالبا ما يواجهون حواجز إضافية في الحصول على الغذاء والموارد. كما أن نقص التنمية في المناطق الريفية، التي غالبا ما تكون سلة الغذاء للبلاد، يحد من الفرص الاقتصادية ويزيد من معدلات الفقر، مما يقلل من قدرة سكان الريف على الوصول إلى الغذاء الكافي والميسور التكلفة.

و. السياسات الزراعية والمائية:

يمكن للسياسات الوطنية المتبعة في قطاعي الزراعة والمياه أن تكون إما عامل تمكين أو قيدا إضافيا على الأمن الغذائي. فبعض سياسات الدعم، مثل دعم أسعار المياه أو أنواع معينة من المحاصيل كثيفة الاستهلاك للمياه، قد تكون غير مستدامة على المدى الطويل وتؤدي إلى استنزاف الموارد وتشويه الأسواق. كما أن نقص الاستثمار في البحث والتطوير الزراعي، والبنية التحتية الريفية، وخدمات الإرشاد الزراعي يحد من إمكانية زيادة الإنتاجية وتحسين الكفاءة. وتظل فعالية استراتيجيات إدارة المياه، بما في ذلك تسعير المياه وتخصيصها، موضع تساؤل في العديد من البلدان. يمكن لهذه القيود السياسية والمؤسسية أن تعرقل جهود التنمية الزراعية المستدامة[4].

تظهر هذه القيود المحلية المتعددة صورة معقدة، حيث تتداخل العوامل البيئية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لتشكل تحديا هائلا أمام تحقيق الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والأهم من ذلك، أن هذه القيود ليست معزولة عن بعضها البعض، بل غالبا ما تتفاعل في حلقة مفرغة. على سبيل المثال، تؤدي ندرة المياه إلى زيادة الضغط على المياه الجوفية (وقد يكون ذلك نتيجة لسياسات دعم غير مستدامة)، مما يساهم في تدهور الأراضي وانخفاض الإنتاجية الزراعية، وهذا بدوره يفاقم الفقر في الريف، وقد يدفع إلى الهجرة نحو المدن أو يغذي التوترات الاجتماعية، مما يساهم في عدم الاستقرار، الذي يعيق بدوره الاستثمار في إدارة المياه وحل المشكلات الزراعية. ويعمل النزاع كعامل مضاعف هائل لجميع نقاط الضعف القائمة، حيث يدمر القدرات الإنتاجية والمؤسسية ويفاقم الأزمات الإنسانية. وبالتالي، فإن هذه الشبكة المعقدة من القيود الداخلية تجعل المنطقة هشة هيكليا من الداخل، وأكثر عرضة للتأثيرات الخارجية.

[4] أودينة عبد الخالق. العلمي عائشة (2025) سبل تعزيز الأمن الغذائي في الوطن العربي – قراءة في البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي 2022– . Revue de Recherches et Etudes Scientifiques. مجلد19، عدد1، ص:717–733.

3. القوى الخارجية: التبعيات العالمية التي تشكل الأمن الغذائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بالإضافة إلى القيود المحلية العميقة، يتأثر الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل كبير بمجموعة من العوامل الخارجية والتبعيات العالمية التي تضع المنطقة تحت رحمة قوى خارجة عن سيطرتها المباشرة في كثير من الأحيان[5]:

أ. الاعتماد الكبير على واردات الغذاء:

تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنطقة الأكثر اعتمادا على واردات الغذاء في العالم، وخاصة بالنسبة للسلع الأساسية مثل الحبوب (القمح والأرز والذرة) والسكر والزيوت النباتية. ينبع هذا الاعتماد الهيكلي من الفجوة المتزايدة بين الإنتاج المحلي المحدود بفعل قيود المياه والأراضي (كما نوقش في القسم السابق)، والطلب المتزايد المدفوع بالنمو السكاني والتغيرات في الأنماط الغذائية المرتبطة بارتفاع الدخل والتحضر. وتشير التوقعات إلى أن هذا الاعتماد على الواردات سيستمر في الارتفاع في المستقبل، مما يزيد من انكشاف المنطقة على الأسواق العالمية.

ب. التعرض لتقلبات الأسعار العالمية:

يجعل الاعتماد الكبير على الواردات اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وسكانها عرضة بشكل خاص لتقلبات أسعار السلع الغذائية في الأسواق الدولية. يمكن للارتفاعات الحادة في الأسعار، كتلك التي شهدها العالم في 2007–2008 ومؤخرا نتيجة لأزمات متعددة، أن تضع ضغوطا على الميزانيات الوطنية، خاصة في البلدان التي تقدم دعما كبيرا للغذاء، كما أنها تؤثر بشكل مباشر على القدرة الشرائية للأسر، وخاصة الفئات ذات الدخل المحدود، مما يهدد وصولهم إلى الغذاء الكافي.

ج. الحساسية لاضطرابات سلاسل الإمداد العالمية:

ينطوي الاعتماد على عدد محدود من البلدان المصدرة الرئيسية للغذاء على مخاطر كبيرة تتعلق باضطرابات سلاسل الإمداد. وقد أبرز النزاع الروسي–الأوكراني هذه المخاطر بشكل صارخ، حيث أدى إلى تعطيل كبير في صادرات الحبوب (خاصة القمح) وزيوت عباد الشمس من منطقة البحر الأسود، التي تعتمد عليها العديد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل كبير. يمكن للنزاعات في البلدان المصدرة، أو الاختناقات اللوجستية، أو الكوارث الطبيعية، أو حتى القرارات السياسية بفرض قيود على التصدير، أن تؤدي إلى نقص مفاجئ في الإمدادات وارتفاع حاد في الأسعار في الدول المستوردة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يهدد استقرار الإمدادات الغذائية. إن الحاجة إلى تنويع مصادر الاستيراد أصبحت واضحة، لكن تحقيق ذلك يواجه تحديات عملية وسياسية.

---

[5] بوسعدة سعيدة. مختار رحماني حكيمة (2016) دور التكامل الغذائي العربي في تحقيق الأمن الغذائي. Annales de l'université d'Alger. مجلد29، عدد2، ص:75–97.

د. تأثيرات تغير المناخ العالمي:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من "النقاط الساخنة" لتغير المناخ، حيث تتوقع النماذج المناخية ارتفاعا في درجات الحرارة يفوق المتوسط العالمي، وتغيرات في أنماط هطول الأمطار (غالبا نحو مزيد من الجفاف)، وزيادة في وتيرة وشدة الظواهر الجوية المتطرفة مثل موجات الجفاف والحرارة والفيضانات المفاجئة. لا تؤدي هذه التغيرات المناخية العالمية إلى تفاقم القيود المحلية القائمة مثل ندرة المياه وتدهور الأراضي فحسب، بل تهدد أيضا الإنتاجية الزراعية في المنطقة بشكل مباشر. ويمكن لتغير المناخ أن يؤثر على الإنتاج الزراعي في البلدان المصدرة الرئيسية للغذاء مما قد يؤدي إلى تقلبات إضافية في الإمدادات والأسعار العالمية، وبالتالي التأثير على استقرار الأمن الغذائي في المنطقة.

هـ. السياسات التجارية الدولية والاتفاقيات:

تلعب قواعد التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف دورا في تشكيل تدفقات الغذاء وأسعاره. يمكن لتحرير التجارة أن يسهل الوصول إلى واردات غذائية أرخص، مما يساهم في ركيزة "التوافر"، ولكنه في الوقت نفسه يزيد من تعرض الأسواق المحلية لتقلبات الأسعار العالمية والمنافسة الخارجية، مما قد يضر بالمنتجين المحليين إذا لم تكن هناك سياسات داعمة مناسبة. كما أن سياسات الدول المصدرة، مثل فرض قيود على التصدير لحماية أسواقها المحلية (كما حدث في بعض الحالات أثناء أزمات الغذاء)، يمكن أن يكون لها تأثير سلبي مباشر على الدول المستوردة في المنطقة.

و. الاستثمارات الأجنبية وحيازة الأراضي (Land Grabbing):

كاستراتيجية لمواجهة الاعتماد على الأسواق العالمية المتقلبة، لجأت بعض دول المنطقة (خاصة دول الخليج الغنية) إلى الاستثمار في مشاريع زراعية واسعة النطاق في بلدان أخرى، لا سيما في أفريقيا، بهدف تأمين إمدادات غذائية مباشرة. تثير هذه الاستراتيجية، التي يشار إليها أحيانا بـ "الاستحواذ على الأراضي"، جدلا حول آثارها على الأمن الغذائي وحقوق المجتمعات المحلية في البلدان المضيفة، ولكنها تعكس محاولة للتعامل مع التبعية العالمية من خلال قنوات مختلفة. (يتطلب هذا الجانب مصادر إضافية ولكنه مرتبط مفاهيميا بالتبعية العالمية)[6].

يتضح من هذا التحليل أن التبعيات العالمية تخلق وضعا يكون فيه الأمن الغذائي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متأثرا بشكل كبير بعوامل تقع إلى حد كبير خارج نطاق سيطرتها المباشرة. فالأحداث الجيوسياسية في مناطق أخرى من العالم، والأنماط المناخية العالمية، وديناميكيات السوق الدولية، يمكن أن يكون لها تداعيات فورية وحادة داخل المنطقة. وهذا يسلط الضوء على ضعف خارجي جوهري يتطلب

[6] جدي علاء الدين. سرير عبد الله أمينة (2024) أثر المتغيرات المعاصرة على أوضاع الأمن الغذائي العربي خلال الفترة –2019) (2021. السياسة العالمية. مجلد8، عدد2، ص:473–486.

استراتيجيات استباقية لإدارته، مثل تنويع مصادر الواردات، وبناء مخزونات استراتيجية، وتعزيز آليات إدارة المخاطر، والانخراط في الدبلوماسية الغذائية لضمان استقرار التجارة العالمية. ومع ذلك، تظل درجة معينة من الضعف قائمة بسبب طبيعة هذه التبعيات.

4. الرابطة الحرجة: التفاعل بين القيود المحلية والتبعيات العالمية

لا يمكن فهم تحديات الأمن الغذائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل كامل من خلال النظر إلى القيود المحلية والتبعيات العالمية بشكل منفصل. فالخطورة الحقيقية تكمن في تفاعلهما المعقد، حيث تعمل كل مجموعة من العوامل على تضخيم تأثيرات الأخرى، مما يخلق حلقة مفرغة من الضعف المتزايد[7]:

أ. تأثيرات التضخيم (Amplification Effects):

تعمل القيود المحلية القائمة على زيادة حساسية المنطقة للصدمات والضغوط العالمية. فعلى سبيل المثال، تؤدي ندرة المياه ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة (قيود محلية) إلى الحد من القدرة على الإنتاج المحلي، مما يجبر الدول على الاعتماد بشكل أكبر على الواردات (تبعية عالمية). وهذا الاعتماد المتزايد يجعلها بدورها أكثر عرضة لتقلبات الأسعار العالمية واضطرابات سلاسل الإمداد. وبالمثل، فإن ضعف البنية التحتية والقدرات المؤسسية، خاصة في البلدان المتأثرة بالنزاعات (قيود محلية)، يجعل من الصعب إدارة لوجستيات الاستيراد بكفاءة أو توزيع المساعدات الغذائية بفعالية عند حدوث اضطرابات في الإمدادات العالمية أو ارتفاع حاد في الأسعار. كما أن ارتفاع مستويات الفقر وعدم المساواة (قيود محلية) يعني أن أي زيادة في أسعار الغذاء العالمية (تبعية عالمية) تترجم بسرعة إلى زيادة في معدلات الجوع وسوء التغذية، وقد تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية، مما يهدد الاستقرار.

ب. الحلقات المفرغة (Feedback Loops):

لا يقتصر التفاعل على اتجاه واحد، بل يمكن للضغوط العالمية أيضا أن تؤدي إلى تفاقم القيود المحلية. على سبيل المثال، يؤدي تغير المناخ (تبعية عالمية) إلى زيادة حدة موجات الجفاف وندرة المياه وتدهور الأراضي (قيود محلية)، مما يزيد من صعوبة الإنتاج الزراعي المحلي. كما أن الاعتماد المستمر على واردات الغذاء المدعومة (تبعية عالمية) قد يثبط الاستثمار في تطوير الزراعة المحلية وتحسين إدارة الموارد المستدامة (قيود محلية)، مما يديم ضعف الإنتاجية المحلية والاعتماد على الخارج. علاوة على ذلك، يمكن للصدمات الناتجة عن ارتفاع أسعار الغذاء العالمية أن تساهم في إثارة التوترات الاجتماعية والسياسية، مما قد يؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار أو حتى اندلاع نزاعات جديدة (قيد محلي)، وهذا بدوره يزيد من صعوبة معالجة تحديات الأمن الغذائي الأخرى.

---

[7] جدي علاء الدين. سرير عبد الله أمينة (2024) واقع الأمن الغذائي العربي من خلال الانتاج الزراعي النباتي والحيواني خلال الفترة 2019-2021. مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية. مجلد9، عدد1، ص:585-598.

ج. التباين الإقليمي في طبيعة الارتباط:

يتخذ التفاعل بين القيود المحلية والتبعيات العالمية أشكالا مختلفة عبر دول المنطقة، مما يؤدي إلى تباين كبير في ملامح الضعف وتحديات الأمن الغذائي. يمكن توضيح ذلك من خلال مقارنة مجموعات مختلفة من البلدان:

- **دول مجلس التعاون الخليجي الغنية (مثل الإمارات، قطر، السعودية):** تتميز هذه الدول بقيود محلية حادة جدا فيما يتعلق بالمياه والأراضي الصالحة للزراعة، ولكنها تمتلك القدرة المالية للتغلب جزئيا على هذه القيود من خلال الاعتماد شبه الكامل على واردات الغذاء (تبعية عالمية). وبالتالي، يتم ضمان ركيزتي "التوافر" و"الوصول" إلى حد كبير من خلال القوة الشرائية. ومع ذلك، تواجه هذه الدول تحديات كبيرة في ركيزة "الاستخدام" (مثل انتشار السمنة والأمراض المرتبطة بالنظام الغذائي نتيجة لتغير الأنماط الغذائية)، وتظل عرضة لمخاطر "الاستقرار" على المدى الطويل بسبب ارتباطها الوثيق بالأسواق العالمية وتقلباتها، وتأثيرات تغير المناخ المحتملة على البلدان المصدرة. هنا، تعمل القدرة المالية كعازل مؤقت للقيود المحلية، لكنها تزيد من حدة التبعية العالمية.

- **الدول المتأثرة بالنزاعات (مثل اليمن، سوريا، السودان):** في هذه البلدان، تصل القيود المحلية (النزاع، انهيار المؤسسات، الفقر المدقع، تدمير البنية التحتية) إلى مستويات كارثية. وهذا يجعلها شديدة التأثر بأي صدمة عالمية، سواء كانت ارتفاعا في أسعار الغذاء أو انقطاعا في المساعدات الإنسانية. تصبح التبعية العالمية هنا أقل ارتباطا بالاندماج في الأسواق التجارية وأكثر ارتباطا بالاعتماد على المساعدات الإنسانية، التي يمكن أن تكون هي نفسها متقلبة وتخضع لاعتبارات سياسية. في هذا السياق، تعمل القيود المحلية القصوى على تضخيم آثار أي اضطراب خارجي بشكل هائل.

- **الدول متوسطة الدخل / محدودة الموارد (مثل مصر، الأردن، تونس، المغرب):** تواجه هذه الدول مزيجا صعبا من القيود المحلية الكبيرة (مثل الإجهاد المائي، الضغط السكاني، تحديات البطالة، قيود الميزانية، الحاجة إلى إصلاحات سياسية) والاعتماد الكبير على واردات الغذاء (تبعية عالمية). وهذا يخلق ضغطا مستمرا على مواردها وقدراتها. تكون هذه الدول حساسة بشكل خاص لصدمات الأسعار العالمية التي تؤثر على ميزانيات الدعم وعلى القدرة الشرائية للسكان، مما قد يؤدي إلى عدم استقرار اجتماعي. كما يشكل تغير المناخ تهديدا وجوديا طويل الأمد لقاعدتها الإنتاجية المحلية ومواردها المائية. هنا، يتجلى

التفاعل بين القيود المحلية والتبعيات العالمية بشكل واضح في شكل ضغوط مستمرة تتطلب موازنة سياسية دقيقة وصعبة[8].

لتوضيح هذه الفروقات بشكل منهجي، يقدم الجدول التالي تحليلا مقارنا للعلاقة بين القيود المحلية والتبعيات العالمية عبر مجموعات فرعية رئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[9]:

جدول 1: تحليل مقارن لترابط الأمن الغذائي عبر الأقاليم الفرعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الإقليم الفرعي	أبرز القيود المحلية	أبرز التبعيات العالمية	التأثير السائد للترابط	النتيجة الرئيسية للأمن الغذائي
دول مجلس التعاون الخليجي	ندرة حادة في المياه والأراضي، تحديات الحوكمة (متفاوتة)	اعتماد شبه كامل على واردات الغذاء، حساسية لأسعار الطاقة (لتمويل الواردات)	القدرة المالية تخفف القيود المحلية لكنها تعمق التبعية العالمية؛ مخاطر الاستقرار طويلة الأمد؛ تحديات الاستخدام (التغذية)	ارتفاع نسبي في الأمن الغذائي (حسب المؤشرات التقليدية)، لكن مع تحديات نوعية ومخاطر استقرار
شمال أفريقيا	إجهاد مائي كبير، تفاوت في جودة الأراضي، ضغط سكاني، بطالة، تحديات سياسية واقتصادية	اعتماد كبير على واردات الحبوب، حساسية لأسعار الغذاء العالمية، تأثر بتغير المناخ	ضغوط مستمرة تتطلب موازنة بين دعم المستهلك وإدارة الموارد؛ تفاقم القيود المحلية بفعل الصدمات العالمية	مستويات متفاوتة من انعدام الأمن الغذائي، ضغوط على الميزانيات، حساسية للاضطرابات الاجتماعية
المشرق العربي (غير الخليجية وغير المتأثرة	ندرة مياه حادة، محدودية الأراضي، استقبال لاجئين، تحديات	اعتماد كبير جدا على الواردات والمساعدات، حساسية شديدة	ضغوط اقتصادية واجتماعية هائلة؛ القيود المحلية (خاصة الموارد	مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي والضعف الاقتصادي، خاصة

[8] زياد أحمد جوابرة رنيم (2023) قضية الأمن الغذائي العربي. مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية. مجلد5، عدد1، ص:91-101.

[9] سي جيلالي هاشمي. ناصر يوسف (2023) مدى إسهام الموارد المائية في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي. مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية. مجلد5، عدد1، ص:102-117.

بالنزاع المباشر)	اقتصادية وسياسية (مثل الأردن، لبنان)	لأسعار الغذاء وتقلبات التمويل	واللاجئين) تزيد الحساسية للصدمات العالمية بشكل كبير	بين الفئات الهشة واللاجئين
مناطق النزاع (مثل اليمن، سوريا، السودان)	نزاع مسلح، انهيار مؤسسي، فقر مدقع، تدمير بنية تحتية، نزوح واسع النطاق	اعتماد حاسم على المساعدات الإنسانية (متقلبة)، انقطاع عن الأسواق العالمية إلى حد كبير	القيود المحلية الكارثية تضخم أي اضطراب خارجي (تأخر المساعدات، ارتفاع أسعار السلع القليلة المتاحة) بشكل مدمر	مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، مجاعة أو خطر مجاعة، انهيار سبل العيش

يؤكد هذا التحليل أن التفاعل بين العوامل المحلية والعالمية هو المحدد الحاسم لنتائج الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ربما أكثر من أي مجموعة من العوامل بمفردها. تخلق هذه الرابطة الحرجة ملامح ضعف فريدة لكل بلد أو منطقة فرعية، مما يعني أن الحلول يجب أن تكون مصممة خصيصا للسياق المحلي وأن تعالج نقاط الضعف الداخلية والانكشافات الخارجية بشكل متزامن. إن أي استراتيجية تركز فقط على زيادة الواردات دون معالجة قيود المياه والإدارة المحلية، أو تركز فقط على الإنتاج المحلي دون إدارة المخاطر العالمية، ستكون حتما غير كافية وغير مستدامة.

5. الإبحار عبر التحديات: الاستراتيجيات والتدخلات السياسية من الأدبيات الأكاديمية

في مواجهة التحديات المعقدة والمترابطة التي تم تحليلها، تستعرض الأدبيات الأكاديمية مجموعة من الاستراتيجيات والتدخلات السياسية التي يمكن أن تساهم في تعزيز الأمن الغذائي والقدرة على الصمود في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تتطلب الاستجابات الفعالة نهجا متعدد الجوانب يعمل على مستويات مختلفة لمعالجة كل من القيود المحلية وإدارة التبعيات العالمية.

أ. تعزيز الإنتاج المحلي المستدام:

تركز مجموعة من الاستراتيجيات على ضرورة زيادة الإنتاج الغذائي المحلي بطرق مستدامة بيئيا واقتصاديا[10]:

- **الاستثمار في البحث والتطوير الزراعي:** التأكيد على أهمية تطوير واعتماد تقنيات زراعية مبتكرة، مثل الأصناف المحصولية المقاومة للجفاف والملوحة والحرارة، وأنظمة الري الحديثة عالية الكفاءة في استخدام المياه (مثل الري بالتنقيط)، والممارسات الزراعية الذكية مناخيا.
- **تعزيز الإدارة المستدامة للموارد:** الدعوة إلى تبني ممارسات تحافظ على التربة والمياه، مثل الزراعة الحافظة، وإدارة مستجمعات المياه، وإعادة استخدام المياه المعالجة بشكل آمن في الزراعة، ووضع سياسات مائية تضمن الاستخدام الرشيد للموارد الشحيحة.
- **دعم صغار المزارعين والتنمية الريفية:** الاعتراف بالدور الحيوي لصغار المزارعين في الإنتاج الغذائي، والدعوة إلى توفير الدعم لهم من خلال تحسين الوصول إلى المدخلات (البذور، الأسمدة)، والائتمان، والأسواق، وخدمات الإرشاد، وتطوير البنية التحتية الريفية لتقليل الفقر وتحسين سبل العيش في الريف.
- **استكشاف الأساليب غير التقليدية:** النظر في إمكانات الزراعة الحضرية وشبه الحضرية (UPA)، والزراعة المائية (hydroponics)، والاستزراع السمكي (aquaculture) كسبل لتنويع مصادر الغذاء، خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية أو الموارد المائية المحدودة للغاية، مع تقليل مسافات النقل.

ب. إدارة التبعيات العالمية: نظرا لاستمرار الاعتماد على الواردات في المستقبل المنظور، تقترح الأدبيات استراتيجيات لإدارة المخاطر المرتبطة بهذه التبعية:

- **تنويع مصادر الاستيراد:** تقليل الاعتماد على عدد محدود من البلدان المصدرة من خلال بناء علاقات تجارية مع مجموعة أوسع من الموردين المحتملين لزيادة مرونة سلاسل الإمداد.

---

[10] محفوظ مراد. سعيج منيرة (2020) أهمية الاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي (دراسة تجربة البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي – خلال الفترة 2011–2017–). مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية. مجلد10، عدد3، ص:549–566.

- **بناء مخزونات استراتيجية وتحسين التخزين:** إنشاء وإدارة مخزونات غذائية وطنية أو إقليمية للسلع الأساسية كآلية للتعامل مع الصدمات قصيرة الأجل، مع الاستثمار في بنية تحتية حديثة للتخزين لتقليل الفاقد.

- **تطوير نظم المعلومات والإنذار المبكر:** إنشاء أنظمة قوية لرصد الأسواق العالمية والمحلية، والتنبؤ بالمحاصيل، وتقييم المخاطر المناخية والجيوسياسية، لتوفير إنذار مبكر لواضعي السياسات لاتخاذ إجراءات استباقية.

- **الدبلوماسية الغذائية والتجارة المستقرة:** الانخراط النشط في الحوارات الدولية لتعزيز استقرار أسواق الغذاء العالمية، والدعوة ضد فرض قيود مفاجئة على التصدير، والمشاركة في اتفاقيات تجارية تضمن تدفقات غذائية يمكن التنبؤ بها[11].

- **آليات إدارة مخاطر الأسعار:** استكشاف استخدام الأدوات المالية، مثل عقود التحوط أو آليات التأمين، للتخفيف من تأثير تقلبات الأسعار العالمية على الميزانيات الوطنية والمستوردين (يتطلب مصادر إضافية، ولكنه امتداد منطقي).

ج. تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي والوصول: لحماية الفئات الأكثر ضعفا وضمان وصولهم إلى الغذاء، خاصة في أوقات الأزمات، يتم التأكيد على أهمية:

- **برامج التحويلات المستهدفة:** تصميم وتنفيذ برامج تحويلات نقدية أو عينية (غذائية) فعالة وموجهة بدقة للأسر الفقيرة والهشة لتعزيز قدرتها الشرائية وتمكينها من الحصول على الغذاء.

- **تحسين البنية التحتية للأسواق وتقليل الفاقد والهدر:** الاستثمار في تطوير الأسواق المحلية، وتحسين طرق النقل والتخزين والتوزيع لربط المنتجين بالمستهلكين بكفاءة، وتنفيذ برامج لتقليل الفاقد والهدر الغذائي على طول سلسلة القيمة.

- **برامج التغذية:** تنفيذ تدخلات تغذوية محددة لمعالجة مشاكل سوء التغذية السائدة (مثل نقص المغذيات الدقيقة كفقر الدم) وتعزيز النظم الغذائية الصحية والمتنوعة، خاصة للأمهات والأطفال.

د. تحسين الحوكمة والتعاون الإقليمي: ينظر إلى تحسين الحوكمة وتعزيز التعاون كعوامل أساسية لنجاح أي استراتيجية للأمن الغذائي:

- **الاستقرار والحكم الرشيد:** التأكيد على أن الاستقرار السياسي والأمني والحكم الرشيد هي شروط مسبقة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، حيث تمكن من التخطيط طويل الأجل، وجذب الاستثمار، وتنفيذ السياسات بفعالية.

---

[11] واعر وسيلة. دوفي قرمية (2021) دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009– 2018. مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة. مجلد8، عدد2، ص:64-84.

- **التعاون الإقليمي:** الدعوة إلى تنسيق السياسات والجهود بين دول المنطقة في مجالات مثل إدارة الموارد المائية المشتركة، والبحث والتطوير الزراعي، وبناء المخزونات الاستراتيجية، وتنسيق المواقف التجارية.

- **السياسات القائمة على الأدلة:** تعزيز القدرات الوطنية لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بجميع أبعاد الأمن الغذائي، واستخدام هذه الأدلة لتصميم ومراقبة وتقييم السياسات بشكل مستمر.

هـ. دمج التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره: نظرا لكون تغير المناخ تهديدا مضاعفا، يجب دمج اعتبارات المناخ في جميع استراتيجيات الأمن الغذائي:

- **الزراعة الذكية مناخيا:** الترويج لنهج الزراعة الذكية مناخيا التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، مع تقليل انبعاثات غازات الدفيئة حيثما أمكن ذلك[12].

- **التخطيط للتكيف:** تطوير وتنفيذ خطط وطنية للتكيف في قطاعي الزراعة والمياه، مع التركيز على بناء قدرة المجتمعات المحلية الأكثر عرضة للخطر على مواجهة الصدمات المناخية.

يتضح أن الاستجابات السياسية الفعالة يجب أن تكون شاملة ومتكاملة، تعمل على جبهات متعددة في وقت واحد. لا يوجد حل سحري واحد، بل تتطلب القدرة على الصمود بناء استراتيجيات متكاملة تعمل على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. ومع ذلك، فإن تنفيذ هذه الحلول المقترحة يواجه تحديات كبيرة في سياق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك القيود المالية، وضعف القدرات المؤسسية، وغياب الإرادة السياسية في بعض الأحيان، واستمرار النزاعات وعدم الاستقرار. لذلك، يتطلب تحقيق تقدم حقيقي تقييمات واقعية للإمكانيات المتاحة، وتحديد الأولويات بعناية، والتزاما سياسيا ومجتمعيا طويل الأمد.

خاتمة

يظهر التحليل المقدم في هذا المقال أن تحدي الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ينبع من تفاعل معقد وحرج بين مجموعة من القيود المحلية المتجذرة والتبعيات العالمية المتزايدة. فندرة المياه ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة، والنزاعات وعدم الاستقرار، والضغوط الديموغرافية، وضعف الحوكمة والسياسات في بعض الأحيان، تشكل مجتمعة قيودا داخلية هائلة تحد من القدرة الإنتاجية للمنطقة. وفي الوقت نفسه، فإن الاعتماد الهيكلي على واردات الغذاء، والتعرض لتقلبات الأسعار العالمية واضطرابات سلاسل الإمداد، والتأثر بتغير المناخ العالمي، تجعل المنطقة شديدة الانكشاف على الصدمات الخارجية. إن الرابطة بين هذه العوامل الداخلية والخارجية هي التي تحدد بشكل كبير حالة الضعف المتفاوتة التي تواجهها دول المنطقة، حيث تعمل القيود المحلية على تضخيم آثار الصدمات العالمية، بينما يمكن للضغوط العالمية أن تفاقم بدورها القيود المحلية، مما يخلق في كثير من الأحيان حلقات مفرغة يصعب كسرها.

[12] واعر وسيلة. دوفي قرمية (2021) دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009- 2018. مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة. مجلد8، عدد2، ص:64-84.

توصيات

تؤكد هذه النتائج على الحاجة الماسة إلى تبني سياسات متكاملة ومصممة خصيصا للسياقات الوطنية والإقليمية الفرعية. يجب أن تهدف هذه السياسات إلى بناء القدرة على الصمود من خلال العمل على مسارين متوازيين: معالجة نقاط الضعف الداخلية، وإدارة الانكشافات الخارجية. يتطلب ذلك استثمارات استراتيجية في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، لا سيما المياه، وتطوير واعتماد التقنيات الزراعية المناسبة والمبتكرة، ودعم صغار المنتجين والتنمية الريفية. وفي الوقت نفسه، لا بد من تطوير آليات فعالة لإدارة مخاطر الاعتماد على الواردات، بما في ذلك تنويع المصادر، وبناء المخزونات، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الفئات الأكثر ضعفا من تقلبات الأسعار. وفوق كل ذلك، يظل تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وتعزيز الحكم الرشيد، وتعميق التعاون الإقليمي، شروطا أساسية لا غنى عنها لتحقيق أي تقدم مستدام في مجال الأمن الغذائي.

على الرغم من الجهود المبذولة في هذا التحليل، إلا أنه يواجه بعض القيود، أبرزها الاعتماد على مجموعة محددة من المصادر المتاحة (والتي كانت في الغالب وثائق وتقارير وليست دراسات أكاديمية أولية بالكامل)، وصعوبة قياس التفاعلات المعقدة بين العوامل المختلفة بدقة كمية. لذلك، هناك حاجة إلى مزيد من البحوث المستقبلية لمعالجة هذه الجوانب. تشمل المجالات المقترحة للبحث المستقبلي: إجراء تقييمات معمقة لفعالية تدخلات سياسية محددة (مثل برامج دعم المياه أو الغذاء) في سياقات مختلفة داخل المنطقة؛ وتطوير نماذج قادرة على محاكاة التأثيرات المركبة لتغير المناخ والصدمات الاقتصادية على الأمن الغذائي الإقليمي؛ واستكشاف الجدوى الفنية والاقتصادية والاجتماعية للتقنيات المبتكرة في مجال المياه والزراعة (مثل تحلية المياه بالطاقة المتجددة، الزراعة العمودية) وتكييفها مع ظروف المنطقة؛ وإجراء دراسات مقارنة حول دور الحوكمة والقدرات المؤسسية في نجاح أو فشل سياسات الأمن الغذائي؛ وتحليل الاقتصاد السياسي لإصلاحات الدعم الغذائي والمائي وفهم العوائق التي تحول دون تنفيذها.

يمثل تحقيق الأمن الغذائي المستدام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديا هائلا يتطلب جهودا حثيثة ومنسقة على جميع المستويات. إن الطريق نحو مستقبل غذائي آمن للمنطقة محفوف بالصعوبات، ويتطلب مواجهة مشكلات هيكلية عميقة والتكيف مع قوى عالمية لا يمكن التنبؤ بها دائما. ومع ذلك، فإن الفهم العميق لطبيعة التحديات، والالتزام بالحلول القائمة على الأدلة، وتعزيز التعاون والشراكات، يمكن أن يفتح آفاقا لتحسين حياة الملايين وضمان مستقبل أكثر استقرارا وازدهارا للمنطقة بأسرها.

المراجع

1. أودينة عبد الخالق. العلمي عائشة (2025) سبل تعزيز الأمن الغذائي في الوطن العربي – قراءة في البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي 2022– . Revue de Recherches et Etudes Scientifiques. مجلد19، عدد1، ص:717–733.
2. بوسعدة سعيدة. مختار رحماني حكيمة (2016) دور التكامل الغذائي العربي في تحقيق الأمن الغذائي. Annales de l'université d'Alger. مجلد29، عدد2، ص:75–97.
3. جدي علاء الدين. سرير عبد الله أمينة (2024) أثر المتغيرات المعاصرة على أوضاع الأمن الغذائي العربي خلال الفترة (2019–2021). السياسة العالمية. مجلد8، عدد2، ص:473–486.
4. جدي علاء الدين. سرير عبد الله أمينة (2024) واقع الأمن الغذائي العربي من خلال الانتاج الزراعي النباتي والحيواني خلال الفترة 2019–2021. مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية. مجلد9، عدد1، ص:585–598.
5. زياد أحمد جوابرة رنيم (2023) قضية الأمن الغذائي العربي. مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية. مجلد5، عدد1، ص:91–101.
6. سي جيلالي هاشمي. ناصر يوسف (2023) مدى إسهام الموارد المائية في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي. مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية. مجلد5، عدد1، ص:102–117.
7. محفوظ مراد. سعيج منيرة (2020) أهمية الاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي (دراسة تجربة البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي – خلال الفترة 2011–2017–). مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية. مجلد10، عدد3، ص:549–566.
8. واعر وسيلة. دوفي قرمية (2021) دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009– 2018. مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة. مجلد8، عدد2، ص:64–84.
9. **Matthew J. Mariola (2008)** The Local Industrial Complex? Questioning the Link between Local Foods and Energy Use, Agriculture and Human Values 25(2):193-196. DOI:10.1007/s10460-008-9115-3
10. **Mwehe Mathenge, Jacqueline E W Broerse, Ben Sonneveld** (2022) Mapping the spatial dimension of food insecurity using GIS-based indicators: A case of Western Kenya**,** Food Security 15(41):18. DOI:10.1007/s12571-022-01308-6
11. **Richard Fischer, Melvin Lippe, Priscilla Dolom, Felix Kanungwe Kalaba, Fabian Tamayo, Bolier Torres (2023)** Effectiveness of policy instrument mixes for forest conservation in the tropics – Stakeholder perceptions from Ecuador, the Philippines and Zambia**,** Land Use Policy 127(140):106546. DOI:10.1016/j.landusepol.2023.106546